الإدارة العامة للعلاقات الثقافية
إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات

جامعة سوهاج
مكتب رئيس الجامعة
الرقم ١٠
التاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٢
صادر رقم ٤٢١٢٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة سوهاج

تحية طيبة وبعد،،،

نهدى لسيادتكم أسمى التحيات والتقدير ، ونود أن نشير إلى ما ورد لأمانة المجلس من السيد أ.د/ رئيس قطاع الشئون الثقافية والبعثات- بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى المتضمن كتاب وزارة التعاون الدولى بشأن إجتماعات اللجنة العليا المصرية التونسية المشتركة التى عقدت فى تونس خلال الفترة ٩-١٣ مايو ٢٠٢٢، وقد أسفرت اللجنة على توقيع الإتفاقية الإطارية للتعاون فى مجال التعليم العالى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التونسية.

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم صورة من الإتفاقية الإطارية فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى بين البلدين التى تم توقيعها فى ختام أعمال اللجنة العليا (مرفق).

برجاء التفضل بالإحاطة والتكرم بإتخاذ ما ترونه سيادتكم مناسباً نحو الاستفادة من بنود الإتفاقية الإطارية عاليه وتفعيلها من خلال جامعتكم الموقرة وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

أمين المجلس الأعلى للجامعات

(أ.د/محمد مصطفى لطيف)

أمل
٢٠٢٢/٦/١٩ (مرفق)

البوابة

المجلس الأعلى للجامعات - مبنى جامعة القاهرة – الجيزة – جمهورية مصر العربية
تليفون :-٣٥٧٠٤١٥٨ داخلي (٥٠٦) فاكس :- ٣٥٧٠٦٤٩٠
Email:-scu.eun@gmail.com

اتفاقيّة إطارية للتعاون
في مجال التعليم العالي والبحث العلمي
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الجمهورية التونسية

إنّ حكومة جمهورية مصر العربية ممثّلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحكومة الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان" ورغبة منهما في دعم أواصر الأخوة بينهما، وبالرجوع إلى اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الحكومتين والموقع في تونس بتاريخ 8 ديسمبر 1989.

وطبقا للقوانين والأحكام الجاري العمل بها في كلا البلدين.

اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى:

الهدف

يعمل الطرفان على دعم وتطوير تعاونهما في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ويتخذان كل الإجراءات اللازمة لتحقيق أفضل الظروف لإنجاز هذه الاتفاقية في نطاق ما تخوله القوانين والإجراءات الجاري العمل بها في البلدين ووفقا لمبادئ المنفعة المشتركة والمعاملة بالمثل.

المادة الثانية:

أشكال التعاون

يعمل الطرفان طبقا لأحكام هذه الاتفاقية على تنمية التعاون بينهما في المجالات التالية:

1- في مجال التعليم العالي:

- يتبادل الطرفان سنويا عددا من المنح الدراسية في مختلف المراحل الجامعية والاختصاصات وفقا لشروط القبول المعمول بها. ويمكّن كل طرف أبناء أعضاء السلك الدبلوماسي والمتعاونين الفنيين وأزواجهم/ وزوجاتهم من الدراسة بالجامعات الوطنية للبلدين.
- يشجع الطرفان تبادل الأساتذة والمحاضرين والخبراء بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حول البرامج ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين. ويمكن أن يشمل هذا التبادل أنشطة تدريس وبحث ينتج عنها تقارير ومنشورات مشتركة وتبادل زيارات يتم تحديد مدتها وشروطها بالاتفاق بين الطرفين.

- يشجع الطرفان تبادل الطلبة والباحثين ضمن أنشطة محدّدة في مستويات الماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه.
- يتعاون الطرفان على تبادل التجارب والخبرات في مجال الحياة الجامعية.
- يشجع الطرفان تبادل الخبرات والمعلومات حول التقييم وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في كلا البلدين، وكذلك حول شراكة الجامعة بالمحيط الاقتصادي.
- يتبادل الطرفان التجارب في مجال التعليم العالي عن بعد.
- يشجع الطرفان إبرام اتفاقيات شراكة بين الجامعات المصرية والتونسية.

2- في مجال البحث العلمي:

- تمويل وتنفيذ مشاريع بحث وتطوير يشترط فيها مشاركة المؤسسات العمومية والخاصة في إطار التفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والمساهمة في تثمين نتائج البحث.
- يشجع الطرفان البحث في ميادين العلوم الإنسانية والإجتماعية والطبيعية ذات الأولوية المشتركة.
- يعزز الطرفان تشجيع المشاركة المصرية التونسية في برامج البحث الممولة في إطار التعاون المتعدّد الأطراف وخاصة البرامج والمبادرات الأوروبية والإفريقية وكذلك برامج الاتحاد الإفريقي.
- يسعى الطرفان إلى إشراك القطاع الصناعي العام والخاص في المشاريع البحثية في إطار انفتاح المؤسسة العلمية والبحثية على محيطها الاجتماعي والاقتصادي.
- ينشىء الطرفان هياكل بحث مشتركة ومنصات تكنولوجية بمواصفات متميّزة حول مواضيع محورية لها ارتباط مباشر بالتنمية الاقتصادية بالبلدين وتبادل الخبرات والتجارب بين الأقطاب التكنولوجية.
- يدرس الطرفان مقترحات المشاريع وتقييمها واستطلاع رأي الخبراء في شأنها إن دعت الحاجة إلى ذلك.

- يشجع الطرفان العمل في إطار شبكات بحثية (مخابر/ معامل ومجمعات بحث) وتعزيز علاقات التعاون والشراكة بين مراكز ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدين.
- يصدر الطرفان طلبات عروض مشتركة موجهة إلى مخابر/ معامل بحث متميّزة في ميادين دقيقة ذات أولوية مشتركة طبقاً للقوانين والاحكام الجاريالعمل بها فى البلدين.
- يتبادل الطرفان الخبرات والتعاون في مجال تثمين البحث (براءات الاختراع والملكية الفكرية....) ونقل التكنولوجيا.
- يتبادل الطرفان الخبرات والتجارب في مجال حوكمة الأقطاب التكنولوجية.
- يصدر الطرفان منشورات علمية مشتركة.

المادة الثالثة:

لجنة قيادة مشتركة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

تحُدَّد لجنة قيادة مشتركة مصرية تونسية للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتجتمع سنويا في كلا البلدين وتتولى اللجنة:

- إعداد برامج التعاون.
- متابعة تنفيذ برامج التعاون.
- تقييم أنشطة التعاون.
- العمل على وضع آليات لتطوير التعاون.

المادة الرابعة:

الملكية الفكرية

- تكون حقوق براءات الاختراع والإبداعات العلمية التي يتم التوصل إليها من خلال مشاريع البحوث المشتركة التي يقوم بها الطرفان ملكا للطرفين وبحسب حصة كل طرف منهما ويتم استثمارها بصورة مشتركة وفقا لاتفاق خاص يتم بينهما.
- لا يسمح لأي طرف أن ينشر أي نتائج للبحوث المشتركة إلا بالموافقة المتبادلة للطرفين خاصة لما يعتبر (ولو من وجهة نظر طرف واحد) اختراعا يستحق التسجيل كبراءة اختراع ويعقد كلا الطرفين اتفاقا منفصلا في الغرض.

المادة الخامسة:

تسوية النزاعات

تتم تسوية النزاعات التي قد تنشأ حول تطبيق هذا الاتفاقية أو تأويلها أو وضعها حيّز التنفيذ وديّا بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة السادسة:

نفاذ ومدة صلاحية وإنهاء الاتفاقية

- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر عبر الطرق الدبلوماسية بإتمام الإجراءات التي تحددها تشريعاته الداخلية لدخولها حيّز النفاذ.
- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد ضمنياً لمدة مماثلة ويمكن لكل طرف وفي أي وقت إشعار الطرف الآخر عبر الطرق الدبلوماسية بقراره إنهاء العمل بهذه الاتفاقية عند انقضاء ستة أشهر من تاريخ إبلاغ هذا الإشعار إلى الطرف الآخر.
- عند انتهاء تطبيق هذه الاتفاقية أو إلغائها فإن ذلك لا يكون له أثر على سير المشاريع والبرامج التي تم إنجازها أو التي هي في طور الإنجاز.
- يمكن تعديل هذه الاتفاقية بتراضي الطرفين عند طلب أحدهما ذلك وتدخل التعديلات حيز النفاذ بذات الإجراءات التي طبقت على دخول الاتفاقية الإطارية حيز النفاذ.

حررت ووقعت هذه الاتفاقية الإطارية في تونس بتاريخ 13 ماي /مايو من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية.

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	الجمهورية التونسية
الاستاذ الدكتور/ خالد عبد الغفار	السيد/ منصف بوكثير
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي